نشاط في المنهجية

نماذج عن اشكاليات لمواضيع مختلفة:

في هذه الورقة سيجد الطالب نموذجين لمحاولتين في بناء إشكالية موضوعين مختلفين ، الموضوع الأول حول النقابات الجزائرية المستقلة و هذه الإشكالية تمت في إطار فرقة بحث تابع لمركز بحوث بالجزائر ، والنموذج الثاني كان في إطار التحضير لرسالة ماجستير في علم الاجتماع بجامعة الجزائر تحت عنوان النخبة السياسية المحلية و رهانات التسيير المحلي دراسة ميدانية حول بلديات العاصمة.

المطلوب من الطلبة هو إعادة قراءة هذان النموذجان و محاولة وضع مقابلة بينهما أين يمكن من خلالها تتبع مختلف العناصر التي يجب أن تتوفر عليها الإشكالية –طبعا وفقا للعناصر التي اقترحناها في الدروس النظرية– كما هو مطلوب إيجاد وجوه الاختلاف من حيث البناء لهذان النموذجان،سيحاول الطالب في كل مرّة استخراج أهم المفاهيم المستعملة في كلا النموذجان و كذا إرجاعهما إلى إطارهما النظري –طبعا إذا كان هناك إطار نظري يتبناه صاحبا العملين.

الشطر الثاني من العمل يكمن في قراءة نقدية للإجراءات المنهجية التي اتبعها صاحب العمل الثاني ،بما فيها صياغة الفرضيات دائما وفقا المعايير التي علمناها حول الصياغة الصحيحة للفرضيات و فيها يتم تعيين المتغيرات لكل فرض و محاولة إعطاء بعض المؤشرات التي تخدم كل متغير بحسب اجتهاد الطالب في ذلك، الإجراءات المنهجية ستجدونها في هذه الأوراق.

هام جدا:

قبل قراءة الموضوعين و قبل الشروع في التعامل مع هذه الأوراق حاول أن تطلع على موضوع الإشكالية و صياغة الفرضيات.

الأمر الثاني لا يهم أن أخطأت في الإجابة المهم أكثر أن تحاول الإجابة، أما إن أصبت فذلك الوجه الأمثل

لموضوع الثاني : النخبة السياسية المحلية و رهانات التسيير المحلي دراسة ميدانية لبلديات العاصمة

- إجراءات البحث :

01- أسباب اختيار الموضوع :

في البداية يمكن أن نُرجع أسباب اختيار الموضوع إلى ما هو ذاتي.....

أمّا عن الموضوعي من هذه الأسباب، فيعود إلى عوامل عدّة نكتشفها من خلال الفكرة الأولى للموضوع، كتتمّة لموضوعٍ سبقَ و أن تناولها الباحث في شهادة الليسانس، حيث تناول الانتخابات البلدية لسنة 1997 بالدراسة، و بحث في المحدّدات لتفسير السلوك الانتخابي لدى الأسرة الجزائرية، فأراد أن يستثمر قاعدة المعطيات، رأسمال معلوماتي في الموضوع، فيخوض به غمار موضوعٍ مكمّل و هو البحث في النخب السياسية التي تُفرزها الانتخابات، و بالمطالعة و بالتقرّب إلى الموضوع من خلال دراسات سابقة مشابهة، و بالتقرب كذلك إلى ميدان الموضوع، اتضحت ملامحٌ أخرى لتناول موضوع الدراسة، و تزامن ذلك مع كثرة الحديث في وسائل الإعلام عن سوء تسيير البلديات، الشيء الذي زاد من ضرورة إعداد بحثٍ يكشف بعض الغموض عن هذه العملية.

2- أهمية البحث :

أ- الأهمية العلمية :

كشفت المطالعات الدءوبة للتقرّب إلى موضوع البحث، أن هناك نقص فادح في تناول هذه الموضوعات بالدراسة، و هذا على مستوى جامعات مختلفة من الجزائر كنا قد زرناها، كجامعة قسنطينة، و جامعة وهران الذي يوجد بها اختصاص علم الاجتماع السياسي، و كذا معهد العلوم

السياسية للجزائر العاصمة، الشيء الذي يجعل من دراستنا إحدى الدراسات الأولى في هذا الموضوع.و تكمن أهمية الموضوع في مدّ الباحثين في هذه الموضوعات بمادة أوّلية اقتراب تحليلي قد يفيد المهتمين و يعمل على إثراء المكتبة العملية.

ب- الأهمية العملية :

يمكن أن يشكّل عملنا هذا نقطة ارتكاز قويّة للأجهزة الحكومية (خاصة وزارة الداخلية) من خلال المعطيات التي يقدّمها البحث، و من خلال النتائج التي توصّلنا إليها، حيث و لمدة طويلة كانت تُعالج المشاكل في البلدية من الناحية التقنية فقط، و من وجهة نظر تكنوقراطية، مهملةً في ذلك حقيقة الواقع المُعاش في البلدية و بطبيعة التسيير، فجاء هذا العمل ليكشف بعض الجوانب التي تتم بها التسيير المحلي، من خلال اقتراب سوسيولوجي تحليلي لمختلف العمليات و العلاقات التي تتم بين المجلس المنتخب كنواة للبلدية و بين مختلف الفاعلين و الشركاء على المستوى المحلي.

03- أهداف البحث :

تتّسم عملية تسيير البلديات بالغموض و الغموض الشديد، و تُحاط بسياجٍ كبير من الاحتياطات و الشبكات المعقّدة، و قد قيل فيها الكثير من الأحاديث، و للأسف فكلها أو أغلبها نظرات سلبية، و قد كشفت العهدة الأخيرة و ما قبلها في عهد المندوبيات، الضعف الذي اتّسمت به، و عن ظهور تصرفات أساءت إلى المنتخبين المحليين، فتعدّدت التهم و كثُر المسجونون (400 منتخب محلي يُحالون إلى القضاء)، و لكن الفصل في القول لم يتم و لا يتم إلاّ بدراسة علمية من شأنها أن تكشف البعض من جوانب الضعف في التسيير، و كذا تكشف لنا أسباب الفشل، و تمد صاحبها بالوسائل الكفيلة بأن يرفع مستوى التسيير ليتطابق مع طموحات المواطن و مصالحه، فجاء هذا البحث ليكشف هذا الغموض و يدقّق في جانبٍ من التفاصيل المهمّة و

المهمّة جداً، لا يجب أن يسهو عليها أولو الأمر إذا ما صادفت نوايا صادقة و مخلصة، فإن جانباً من هذه المشاكل يمكن أن نلمسها من خلال هذا البحث.

04- الإشكالية:

إن للمجالس البلدية دورٌ مزدوج تلعبه، و في نفس الوقت دور آخر جد مهم و خطير، على اعتبار أنه يحاول أن يجمع بين نقيضين، فمن جهة المجالس البلدية هي آخِر امتداد للهيكلة الإدارية للدولة، و تعمل هذه المجالس على تحقيق أهدافها تبني استراتيجياتها، و من جهة هي تمثيل لفئات المجتمع المختلفة،الذي يعبّر عن تضامن جمعي، من خلال الاتفاق على تعيين ممثليهم المطالَبين بتحقيق مصالح الذين يمثلونهم، و من هنا يكون أكبر و أقوى شرخاً و انفصالاً بين ما هو "دولة état " و ما هو " contre état المتعلق بالمجتمع " من حيث المصالح، أين كثيراً ما يحدث تصادم بين الطرفين.

يعود هذا التصادم في حقيقة الأمر إلى النظرة السلبية التي يحملها المجتمع عن الهيئات التمثيلية و بالأخص المحلية منها، و يعود نصيبٌ من هذه النظرة السلبية إلى الفترات الاستعمارية، حيث ورثت الجزائر نظاماً إدارياً بُنيت أسسه على إحداث القطيعة بين الحاكم (المستعمِر) و المحكوم (الشعب الجزائري)، و تطوّرت تقنياته الإدارية على هذا الأساس، و كذا على إعطاء أولويات أكثر للكولون (الطبقة البرجوازية الأوفر حظاً).

و قد عاشت امتدادات هذا الأسلوب في التسيير و للأسف إلى ما بعد الاستقلال إلاّ في حدود معيّنة أين حاولت الدولة المستقلة إحداث تغييرات تتماشى و طبيعة المشروع السياسي الذي تبنّته.

و إن كان الحزب الواحد هو السبيل الوحيد لتقلّد أي منصب تمثيلي على المستوى المحلي، في الفترات الأولى من الاستقلال، يوجب على هؤلاء أن يكونوا مناضلين في صفوفه أو في إحدى المنظمات الشعبية، و ذلك لضمان أكثر وصاية على المنتخبين المحليين، أين كانت تمارِسُ

المحافظات ضغوطات كبيرة على ممثلي الشعب، و كان لها في ذلك إيجابيات كما كانت لها سلبيات، إلاّ أنه في فترة ما بعد 1988، شهدت الجزائر عدّة تغيّرات لعل أهمها انتقالها من الفكر الأحادي تحت غطاء الحزب الواحد إلى الفكر التعدّدي الذي أجاز تعدّد الأفكار و الرؤى و تزامن هذا الانتقال مع الانفتاح على سوق الاستثمارات، الشيء الذي أنمى في المجتمع عادات جديدة و عزّز الساحة السياسية بفاعلين و شركاء جدد.

و قد كانت الانتخابات أهم رموز التغيير الذي ميّز المجتمع الجزائري، حيث مكّن المجتمع من اختيار ما يراه يوافق الأصلح له، كما عرفت الجزائر في ذلك عدة عهدات انتخابية وطنية و محلية بدءاً من سنة 1991 في الانتخابات المحليّة، و في كل مرّة كان على الأحزاب أن تختار مرشَّحيها في القوائم و ما على الشعب إلاّ أن يختار من يشاء، أين تعززت في هذه الفترة العلاقة ما بين المتر شح و المجتمع.

و إن كانت هذه العملية، أي عملية الترشيح و الانتخاب تُخفي الكثير من العمليات الوسيطة تتعلّق بالخصائص الاجتماعية للمجتمع الجزائري بالدرجة الأولى، كما أنها تتعلّق بالبنية التنظيمية للأحزاب و بالخصائص الشخصية للمتر شح(أي للنخبة المحلية)، فإن عملية تسيير البلدية لا تخلو هي كذلك من هذه التعقيدات، انطلاقاً من البناء الاجتماعي و الثقافي للمنتخّبين المحليين (الثروة الشخصية و المادية)، و كذلك مختلف العلاقات التي تُمليها عليهم المناصب التي يحتلونها مع مختلف الشركاء الاجتماعيين والفاعلين السياسيين، و كذا الخضوع إلى سلطات إدارية عليا، و كما يعني الحديث عن تسيير البلدية الحديث عن القوانين و القواعد المسيِّر لها، فهو يعني أكثر الحديث عن العناصر و الأفراد المكوّنة لهذه المجالس التي تملك بيدها سلطة القرار على أساس أنهم منتخبون محليّون و بحكم القواعد الإدارية المعمول بها، أو بمعنى آخر مقدرتهم على تحمّل

مسؤولياتهم تجاه المواطنين في تحقيق مصالحهم و تدعيم حلقات التنمية و التعبير الحقيقي عن طموحات هذا المواطن.

و بما أنّ البلدية تمثل الراعي لشؤون المواطنين من خلال توفير أسباب العيش الكريم و الحرص على النظافة و كذا تدعيم الهياكل القاعدية من خلال المشاريع المسطرة، فهي كذلك تعتبر محل إغراء بالنسبة للكثير من الفاعلين على المستوى المحلّي و ذلك نظراً لكون المشاريع الاقتصادية التي تسطرها ، وكذلك برامج للسكنات و لتهيئة المحيط...من شأنها أن تدر على أصحابها الكثير من المال ،علاوة على تنافس السياسي ،فسيكون هناك تنافس (صراع) حول هذه المشاريع، و من ثم فإن أعضاء المجالس البلدية سيلقون ضغوطات مستمرة من هؤلاء الفاعلين ، أين يلجأ الفاعلون إلى تبني إستراتيجيات مختلفة ، القاعدة فيها هو أخذ المواقع التي تسمح لهم أكثر بالتأثير على مالكي سلطة القرار(أعضاء المجالس المحلية) و من هنا نتساءل عن مختلف الإستراتيجيات التي يتبناها جماعات المصالح التي تعمل بالضغط على أعضاء المجالس المحلية ؟، و ذلك قصد تحسين حظوظهم في تحصيل المصلحة ؟، هل هذه الإستراتيجيات تختلف باختلاف المنصب الإداري للمنتخب المحلّي ؟، و على أي المناصب تمارس أكثر ضغطها ؟، و هل لعناصر الشخصية للمنتخب المحلّي دور في الحدّ أو تقوية هذه الضغوطات ؟

2- <u>الفرضـــيات:</u>

إنّ عملية تسيير البلدية لا تكاد تخلو من الاشتباكات و التداخلات الجد معقدة جداً بسبب صعوبة التسيير من جهة و بسبب الأطراف التي لها مصالح في تحديد طريقة التسيير لأجل تحصيل المنفعة و تحقيق المصلحة من جهة أخرى، و هذه الأطراف متعددة و مختلفة و لها في تحقيق المصلحة استراتيجيات ، و لعل أهمها تلك المتعلقة باختراق التنظيم و القواعد المنظمة لعملية تسيير عن طريق الضغط على المنتخبين المحليين و إغرائهم أين تتغير وتتبدل مادة

الضغط بحسب المنصب الذي يحتله المنتخب المحلي في إطار البنية التنظيمية للمجلس المحلي ،و كذلك بحسب الخصائص الشخصية و المادية التي يتمتع بها المنتخب المحلي و التي تحدد مدى تحصيل لنتائج إيجابية لضغوط جماعات المصالح .

الفـــرض الأوّل:

تعتمد جماعات المصالح على المستوى المحلي على استراتيجيات تختلف من جماعة إلى أخرى قصد تحسين حظوظها في إحداث استجابات إيجابية لدى المنتخبين المحليين .

شرح الفرضية:

إنّ للتفاعل الدائم بين المسيرين المحليين (المنتخبين المحليين) وبين باقي الشركاء و المتعاملين في الساحة المحلية من شأنه أن يسمح لهؤلاء الشركاء (جماعات المصالح) من جمع معلومات أوفر على المنتخبين مرورا بمجموعة من الامتحانات يتم من خلالها تجريب أشكال من الضغوط التي تسمح بحظ وافر من التأثير على القرار الذي يصدر عن المجالس المحلية،و هي على ذلك تلجأ إلى تبني استراتيجيات تمكنها من احتلال أحسن المواقع للضغط. و هذه الإستراتيجيات تأخذ بعن الاعتبار الإمكانات التي تتوفر عليها جماعات المصالح.

الفرض الثاني:

تلعب الثروة المادية و المعنوية للمنتخب المحلي دورا حاسما في إضعاف ضغوط جماعات المصالح.

شرح الفرضية :

و كما رأينا فإن الإستراتيجيات التي تتبناها جماعات المصالح قصد تحسين حظوظها في الضغط على المنتخبين المحليين تعتمد على معرفة دقيقة لمجموعة القوانين التي تحكم سير البلدية و كذا المناصب التي يحتلها المنتخبين المحليين في إطار البنية التنظيمية للمجالس المحلية، إلا أنّ هذا الكم من المعلومات التي يجمعها جماعات المصالح عن المجالس المحلية لن تكون قادرة على تحقيق مبتغياتها من الضغوط إذا ما صادف ثراء شخصي و مادي للمنتخب المحلي ، حيث تعتمد جماعات المصالح لتحقيق منفعتها إلى الإغراءات و المساومات خاصة تلك التي المتعلقة بالمساومات المالية ، فإذا ما توفر المنتخب المحلي على دعم مالي يمكنه من توفير حاجاته اليومية فإن وقع الضغوط عليه سيكون ضعيفا، و لكن هذا العامل لوحده لا يمكنه من صد هذه الضغوطات و لذلك فهو يحتاج إلى سند معنوي سيكون الفاصل الكبير في مدى تحقيق مصالح المواطن و دفع ضغوطات جماعات المصالح، و هذا يمكن قياسه من خلال المستوى التعليمي منتخب المحلي.

<u>الإقتراب المنهجي</u>:

نعتمد عادة في العلوم الاجتماعية ليس على وصف الظواهر فقط بل تتعداها إلى محاولة الكشف ولشرح أسباب وجودها، و الطريقة التي تعمل بها ،و تفسير العلاقة بين الظواهر ببعضها البعض تفسيراً علميا، باعتبار أنّ الظواهر الاجتماعية هي عبارة عن تفاعل مستديم بين الأفراد و مع المحيط الخارجي و هي تتميّز –أي هذه الظواهر– بالتعقيد و بصعوبة استشراف نتائج التفاعلات و تحديدها. وعليه فإنّ في اختيار المنهج للاقتراب إلى الموضوع تكمن أصلا في صعوبة طبيعة الظواهر الاجتماعية.

إذا قسمنا منهج الاقتراب إلى ما هو كمّي و كيفي، فإنّ اختيارنا وقع على النهج لكمي أين يتم فيه الرجوع إلى الأرقام للتدليل على مختلف السلوكيات و المواقف للمنتخب المحلي

فالتكميم وسيلة يعتمد عليها الباحث في البحث العلمي، و عليه فهو يهدف إلى تسهيل العمل العلمي " و يمكنه من الوصول إلى أهدافه و التي تكمن في وصف الظواهر، و وضعها في علاقات، و في تفسيرها و تحديد درجة انتشارها.."[1].

وإنّ الإطار النظري و الذي يمكن التعبير عليه بالتراكم المعرفي من خلال تبني اقتراب نظري دون آخر ، والذي يتماشى و طبيعة الموضوع و الجوانب التي نريد دراستها من الظاهرة و عليه فقد التزمنا بالبعد النسقي لمجمل حيثيات الظاهرة و ذلك في إطار تصوير عملية التفاعل التي تجري بين المنتخبين المحليين (المجلس الشعبي البلدي) و بين مختلف جماعات المصالح كعلاقة تجمع بين نسقين أحدهما النسق السياسي الفرعي– بالنسبة للنسق السياسي الكلّي و هو الدولة– و أنساق محيطة تعمل من أجل تحقيق مصالحها من خلال إفرازاتها في تعاملها مع النسق السياسي الفرعي و المتمثلة في المخرجات و المدخلات. و قد حاولنا التركيز على أعمال بارسونز خاصة ، وكذا أعمال ماكس فيبر و دافيد ايستون.

التقنيات المختارة:

إنّ لكل موضوع تقنياته الخاصة للتقرب إليه ، وذلك راجع إلى طبيعة الموضوع في حدّ ذاته ،و قد اعتمدنا في موضوعنا على تقنيتين ، إحداهما رئيسية و المتمثلة في الاستمارة الإستبيانية ، والأخرى ثانوية هي عبارة عن مقابلات حرّة

المقابلات الحرّة: إنّ جمع المعطيات الكفيلة بالتقرب إلى الموضوع لم تكن بالسهولة التي يمكن أن يتصورها الفرد ، ويزداد المشكل في فقر الدراسات في مثل هذا الموضوع ، وطلبا لرصيد معرفي أكبر في الموضوع و لتكوين رأسمال معرفي و معلوماتي ، يمكّننا من صياغة سليمة للاستمارة الإستبيانية ، لجأنا إلى المقابلات الحرّة و المتكررة و التي تعرف على أنّها "محادثة جادة

[1] Robert Ttrudel ,Rachad Auitonieus, méthodes quantitatives appliquées aux sciences humaines, cheniliere inc, Montréal ,Canada,1991,p.07.

موجهة نحو هدف محدد، ترتبط بجمع بيانات تخص بحثا معيّناً "[2] ، فقد حاولنا تسجيل كل الملاحظات الممكنة التي يتحصل عليها من المنتخبين المحليين و من الأسئلة العفوية و تمثلت في ما يقارب 25 لقاء مع بعض المنتخبين المحليين .

الاستمارة الإستبيانية:

جاءت الاستمارة أصلا للتحقق من مدى صحة الفرضيات الموضوعة من خلال " العلاقات التي نبنيها بين مختلف المؤشرات و المتغيّرات بعد الإجابة على هذه الاستمارة ، كما أنها جاءت كذلك لتصف لنا العيّنة المبحوثة و من ثمّ المجتمع المقصود بالبحث "[3] ،أين اعتمدنا في أغلب الاستمارة على الأسئلة المحددة و المرتبة ترتيبا منهجيا ، يتوافق و التصور العام للبحث.

محاور الاستمارة :

قسمنا الاستمارة إلى ثلاث محاور:

-1- البيانات الشخصية: كالجنس و المستوى التعليمي ...

-2- بيانات تتعلق بفترة الانتخابات و دوافع الترشح .

-3- بيانات خاصة بمختلف عمليات التسيير.

[2] محمد الهادي (محمد)، أساليب إعداد و توثيق البحوث العلمية ،المكتبة الأكاديمية ،القاهرة، 1995، ص 46.

[3] Gheglione (Rodolph), Matalon (Benjamin), les enquêtes sociologique, théorie et pratiques, armon colin, paris, 1998,6eme ed, p.94.